

اقتصاد السوء

محمد زبيب

فليسقط شربك نحاس!

نعم، هناك قوانين كثيرة يعمل شربل نحاس على تعطيل مفاعيلها، وهناك قرارات أكثر يمتنع عن تنفيذها، وعلى عينك يا تاجر. هو لا يجاهر بهذه الحقيقة، ولكنه يفعلها عن سابق تصور وتصميم، وقد قبض عليه مرات عدة بالجرم المشهود، ولذلك لا بد من اسقاطه وجلبه مخفوراً وزججه في زنزانة انفرادية مدى الحياة، ليكون عبرة لمن اعتبر، ولكي لا تنتقل عدواه الى اي شخص آخر، فالوباء الذي يعاني منه معدي جداً وخطير، وهو ينتقل بالهواء والاحتكاك وتوارد الافكار والقراءة والقبل والعلاقات المحرمة، وقد اصاب عشرات الاف الناس، وبعضهم جن جنونه امس بسبب هذا الوباء المتفشي، ونزل الى الشارع في تظاهرة من ساحة ساسين الى حديقة الصنائع، تنادي جهارا باسقاط النظام ورموزه وقوانينه وبنائه وادواته ومحاصصاته وتنفيعاته وتوزيعاته واعلامه وادبياته و"صبيانه" ورجال اعماله:

- يتفق اللبنانيون نحو 3250 مليار ليرة سنويا (بحسب تقديرات عام 2010)، اي ما يعادل 2,1 مليار دولار، على خدمات الاتصالات الشرعية وغير الشرعية (خلوية وتقليدية وانترنت وسواها)، منها نحو 1,2 مليار دولار ربيع ومكونات ضريبية وشبه ضريبية، اي ما يمثل 58% من مجمل القيمة، وترتفع هذه النسبة الى اكثر من 60% في مجال الاتصالات الخلوية، بمعنى ان كل 100 دولار يسدها المستهلك شهريا، هي في الواقع تغطي عملا تجاريا بكلفة لا تتجاوز 40 دولارا فقط... هذا ما يجعل قطاع الاتصالات من اكثر القطاعات توليدا للارباح غير المشروعة بعد المصارف والمضاربات العقارية وعمليات السرقة الموصوفة والاختلاس والاتجار بالمخدرات والبشر واحتلال الاملاك العامة والخاصة على البحر او في وسط بيروت... لذلك جرى تدبير القانون 431 بهدف تحويل الاحتكار العام الى احتكار خاص جدا ونقل الربوع والضرائب الى جيوب المهيمنين على السلطة واصحابهم، تحت مسمى "الخصخصة" على الطريقة المصرية والتونسية... فمن هو شربل نحاس لكي يعرف نقل اكثر من مليار دولار الى اللصوص، فهؤلاء بذلوا كل ما في وسعهم من اجل ابقاء الاتصالات في لبنان في مرتبة شديدة التخلف بهدف تبرير الانقراض على "الارباح" على نواب الامة ان يجنبوا الثقة عن هذا الوزير "المارق" الذي يريد ان يتحرر القطاع من "اللصوصية" قبل ان يتحرر من الدولة... انه يخالف القانون يا جماعة.

تم تخصيص اقل من ربع شهر واحد (67 مليون دولار) من الخلوي لاطلاق خدمات الجيل الثالث، ومثلها لمد شبكة الالياف الضوئية في مجال خدمات الهاتف الثابت، ما سيجب استخدام امثل للسعات الدولية، واطلاق خدمات نقل المعلومات والصوت والصورة بجودة عالية، بمعنى اخر نقل البلاد من "الندرة" الى " الوفرة" في سوق الاتصالات، مع قدرة هائلة لتأمين سرعة انترنت وسعة تفوق عشرات الاضعاف ما هو متاح اليوم... فمن هو شربل نحاس لكي يفعل كل ذلك من دون تراخيص من مجلس الوزراء؟ وبما يخالف القانون 431؟ وبصورة ستغير نظرة اللبنانيين للدولة عامة، بحيث لا يعود هناك سندا لمقولة سرت كالحشيم عن دولة مصنفة ك "تاجر فاشل"، فنجاح هذه المشاريع تعني ان الدولة يمكن ان تكون دولة، لا تاجرا فاشلا... على المتضررين ان يسارعوا الى المحاكم لوقف هذه المشاريع ومقاضاة هذا الوزير "المنشق" لانه يهدد مصالحهم، فلتتعالى صيحاتهم منذ الان لان الوباء بدأ يصيب بعض الشباب الذين اطلقوا اخيرا حملة على الفايس بوك تحت اسم "انظر نت" تعبيراً عن رفضهم البقاء رهائن لهؤلاء اللصوص.

- هناك قرار صادر عن مجلس الوزراء في عصره الذهبي، عصر فؤاد السنيورة، يقضي بان تسد وزارة الاتصالات اكثر من 50 مليون دولار الى وزارة المال كضرائب مستحقة على التعويضات السخية التي اعطيت الى شركتي الخلوي السابقتين "سيليس" و"ليبانسل" بعد ان امهما رفيق الحريري، فمن هو شربل نحاس ليمتنع عن التسديد ويطلب بتكليف الشركتين لا المواطنين بالضرائب المستحقة عليهم؟ الغريب ان الموظف عبد المنعم يوسف هو الذي ابرم الاتفاق مع الشركتين بتفويض مع قرار السنيورة نفسه ومروان حمادة، وهو تفويض يتناقض مع قرار مجلس الوزراء الذي اعدت صياغته لحماية يوسف والعصابة التي ينتمي اليها... على "ثوار الارز" ان يمتحنوا هذا "العبقري" درعا كالذي منح الى جون بولتون، انه يستحقه، ففضائله وصلت الى اتقان شعار الشعب يريد اسقاط سلاح الاتصالات. ملاحظة: يقول شربل نحاس ان حقوق مستخدمي "هيئة استلام التلغراف"، التي تحولت الى اكبر مؤسسة في لبنان بسحر نظام المحاصصة وجبروت اللصوص الكبار، هي حقوق مصانة، وهي خط احمر لا يستطيع عبد المنعم يوسف ومن يمثله، ان يتجاوزها مهما اعتد بصورته امام المرآة، وهمس لاذنه: "يا مرياتي، يا مرياتي، مين اذكي انا او عموم الشعب اللبناني؟".

التجار يرفضون إضافة كلمة «خليط» على عبوات زيت الزيتون الممزوج بالجفت!

للاستهلاك البشري... أو على الأقل إعلام المستهلك بأن الزيت الذي يشتريه مخلوط، بحيث يوضع على عبوة الزيت «زيت زيتون مخلوط»، إلا أن إعلام المستهلك ممنوع، هذا ما توجبه الوقائع... إذ يفيد محضر اجتماع عقد في لبيون في 22 شباط الماضي، وكان محور إعادة النظر في المواصفات اللبنانية رقم 756 الخاصة بـ«زيوت الزيتون وزيوت تغل الزيتون»، موافقة الحاضرين على اقتراح إضافة كلمة «خليط» إلى جانب عبارة «زيت زيتون» بنفس الكتابة وحجم الأحرف على غلاف العبوة مع ذكر مكونات الخليط (زيت الزيتون المكرر وزيت الزيتون البكر) بطريقة واضحة وجليّة على البطاقة البيضاء، والموافقون هم: وزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة، الدفاع الوطني، مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، معهد البحوث الصناعية، الجامعة اللبنانية، جمعية المستهلك - لبنان (ICU)، الجمعية اللبنانية المهنية البيئية لقطاع الزيتون، جمعية مزارعي الزيتون في الكورة، تجمع مزارعي جبل لبنان، جمعية شارون التعاونية الزراعية، أما الجهات التي «تحفظت»، فهي: شركة قرطاس للمعلبات، شركة أطيب - زيت بولس، شركة Olivetrade، ممثل عن الجامعة الأميركية في بيروت، والخبيرة هيام فانوس سنو... وكان مستغرباً عدم حضور ممثل عن وزارة الزراعة الاجتماع، لا بل عقدت وزارة الزراعة اجتماعاً لاحقاً لتجار زيت الزيتون من دون دعوة الجهات المعنية الأخرى، وكان الرفض قاطعاً لإضافة عبارة «خليط»... العيون شاخصة الى اجتماع سيُعقد في 5 نيسان للجنة زيت الزيتون، فهل ستنتصر سلامة المواطنين وصحتهم؟



المناطق الى وجود مئات المزورين، والجهات الرقابية تعلم أين هي مصانع التزوير ومن يملكها. ويؤكد المزارعون أن مواصفات المجلس الدولي لزيت الزيتون منحازة للتجار، كما أن مواصفات زيت الزيتون الدولي غير ملزمة لأي بلد ويحق لأي بلد أن يصدر مواصفات خاصة به، إلا أن لبنان لم يصدر حتى الآن مواصفات دقيقة لزيت الزيتون، لا بل إن مواصفات مؤسسة لبيون تأتي مناقضة لمصلحة المستهلكين، كما لمزارعين، بحيث تشير في البند الرقم 313 الى أن زيت الزيتون هو خليط من الزيت البكر والزيت المكرر، فيما لبيون تعلم أن تكرير الزيوت يجري عبر استخدام حرارة مرتفعة ما يؤدي الى تفكك الزيت وإصدار مواد سامة للإنسان، كما تضم المواصفات بنداً ينص على أن زيت الجفت صالح للاستهلاك البشري، وهو أمر مناف للواقع، بحيث إن زيت الجفت غير صالح للاستهلاك البشري ويجب منع استيراده إن كان للتصنيع أو

VOTRE AVANTAGE CARRIERE

2011 2012

MASTER EN MANAGEMENT

Avec la possibilité de suivre un parcours international dans nos Grandes Ecoles partenaires en France, parmi lesquelles ESCP Europe, dont le programme est classé numéro 1 dans la sélection 2010 du Financial Times.

2011 2012

ESA

Vous voulez

- Intégrer la Grande Ecole Internationale de Management du Liban.
- Suivre un parcours académique innovant, tourné vers l'entreprise.
- Bénéficier de l'expertise d'un corps professoral exclusivement composé de professeurs issus des meilleures Ecoles de Management d'Europe.
- Obtenir deux diplômes internationaux: le diplôme de l'ESA et le diplôme d'une Grande Ecole française (ESCP Europe, Rouen Business School, Reims Management School ou SKEMA Business School).
- Conjuguer formation et vie professionnelle.

L'ESA vous propose un Master d'excellence, unique en son genre, à la hauteur de VOS AMBITIONS.

Deux parcours vous sont proposés

Le parcours national :
l'intégralité de la formation se déroule à l'ESA, à Beyrouth et est organisée conjointement avec l'IAE de Poitiers.

Le parcours international :
la moitié de la formation est effectuée en Europe, dans une Grande Ecole de Gestion partenaire.

- Retrait des dossiers de candidature : à partir du lundi 17 janvier 2011 sur esa.edu.lb
- Session d'information : jeudi 17 février 2011 à 18h30 précises à l'ESA
- Date limite du dépôt des dossiers de candidature : jeudi 28 avril 2011

Informations et inscriptions: T 00 961 1 373 373 • F 00 961 1 373 374 • C esainfo@esa.edu.lb • W esa.edu.lb



استثمار مالي بسلوك مختلف*

إي.أم. فاينانشالز ش.م.ل مؤسسة مالية رائدة تقدم خدمة تداول الالكتروني (سوق العملات، الاسهم العالمية، العقود الاجلة، والعقود الخيارية)، إستشارات إستثمارية، إدارة محافظ، حفظ سجلات، تنفيذ عمليات التداول، وتسهيلات ائتمانية وخدمات مصرفية.

ان شركة إي.أم. فاينانشالز ش.م.ل مرخصة رسمياً من قبل المصرف المركزي اللبناني.

WORLD FINANCE EXCHANGES & BROKERS AWARDS 2011

10th ANNUAL WEB AWARDS

AMFinancials

01 369169 للمزيد من المعلومات، اتصل بنا على
www.amfinancials.com أو زر موقعنا على الإنترنت